ص ص (233-256)..... مجلة الكتاب المجلد (4) العدد (6) 2021

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية

The role of social media in promoting cultural rights

الدكتور رقيب محمد جاسم

استاذ مساعد

كلية الحقوق – جامعة الموصل

rakebalhamawe@uomosul.edu.iq

المستخلص

فتحت ثورة الاتصالات الحالية وبشكل خاص وسائل التواصل الاجتماعي عصراً جديداً من التطور الثقافي للإنسان، فجعلت من الممكن لكل شعوب العالم أن تتعرف على بعضها وبشكل خاص في ميدان الثقافة والتبادل الثقافي ونقل القيم والمبادئ والعلوم والمعارف والآداب والفنون، أن هذا التنوع الثقافي وتبادل الثقافات سيظل قائماً بين الشعوب بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة، إذ تساهم وسائل التواصل الاجتماعي مساهمة كبيرة في تعزيز الحقوق الثقافية من خلال الانفتاح والتفاعل والاتصال الثقافي بين مختلف شعوب العالم ذات الثقافات المختلفة، فبعد أن كان التواصل الإنساني الثقافي بين الأمم والشعوب محدوداً بسبب عامل اختلاف اللغة أو صعوبة وسائل المواصلات وعدم توفر وسائل الاتصال المتطورة، فإنه اليوم اصبح يشهد تواصلاً كبيراً بين مختلف الثقافات بعد أن كفلت لها وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة امكانية الانتشار والوصول إلى مسافات واماكن مختلفة بعيدة عن المكان الذي وجدت أو نمت فيه، حيث وفرت لعناصر الثقافة امكانية الانتقال من مجتمعات بشرية إلى أخرى ومن جيل إلى آخر كما امنت لها الآليات الضرورية للتلاقح والتمازج والتفاعل مع غيرها من الثقافات السائدة لدى الشعوب الأخرى.

Abstract

The current communications revolution, and in particular social media, has opened a new era of human cultural development, making it possible for all peoples of the world to get to know each other, especially in the field of culture and cultural exchange, transfer of values and principles, science, knowledge, literature and arts, that this cultural diversity and exchange of cultures will continue to exist between peoples thanks to modern technological means, as social media contribute greatly to the promotion of cultural rights through openness, interaction and cultural communication between different peoples of the world with different cultures. provides advanced means of communication, Today, it is witnessing great communication between different cultures after the various social media ensured for them the possibility of spreading and reaching different distances and places far from the place in which they were found or grown, as they provided the elements of culture with the possibility of moving from human societies to another and from one generation to another as it secured It has the necessary mechanisms for cross-fertilization, mixing and interaction with other cultures prevailing in other peoples.

المقدمة

لا شك أن عالمنا المعاصر اليوم يعيش مرحلة تحول كبرى اختزل من خلالها الزمن وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي البديل الأمثل لأنشطة الماضي التقليدية، فحالة التفاعل بين المجتمعات اليوم مع البيئة والمحيط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باتت تتصدر المشهد على كافة الأصعدة ومنها على صعيد تعزيز الحقوق الثقافية للشعوب وهو ما يؤكد حدوث تحول جذري في أدوات التخاطب والتعبير. ولعل من أهم التغيرات التي طرأت على مجتمعاتنا في عالمنا المعاصر ذلك التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاعلام والاتصال باعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر المعرفة والثقافة التي يتعرض لها الإنسان في حياته، حيث تلعب

وسائل التواصل الاجتماعي دوراً بارزاً في بلورة ثقافة المعلومة، فقد ساعدت ثورة الاتصالات والمعلومات على الانتشار الواسع والسريع لهذه الوسائل التي باتت إحدى الضرورات الأساسية في دفع الحوار بين الشعوب وتقريب الثقافات نحو تحقيق الأهداف الإنسانية.

وعلى الرغم من اعتراف القانون الدولي لحقوق الإنسان بالحقوق الثقافية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إطار حقوق الإنسان سواء كان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة، إلا أن هذه الحقوق لم تحظ إلا بقدر أقل من الاهتمام على العكس مما حظيت به الحقوق المدنية والسياسية، فلم تحظ هذه الحقوق إلا بقدر أقل من الفهم والتبلور من بين جميع حقوق الإنسان الأخرى التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرجع هذا التناقض الظاهري إلى تعقد هذا المجال وإلى أن الاهتمام لم يوجه إلى الحقوق الثقافية إلا منذ فترة قصيرة. لكن مع ذلك فإن التركيز عليها في الوقت الراهن آخذ في الازدياد، حيث ينبغي أن تأخذ الحقوق الثقافية مكاناً محورياً على صعيد العمل الأكاديمي والحقوقي على وجه الخصوص، ذلك أن السعي لإقامة نظام عالمي أكثر عدلاً لا يشمل فقط عدالة التوزيع، بل يجب أن يعكس كذلك رؤية استراتيجية تراعي التجليات الكثيرة والمتنوعة للثقافة إلى جانب ضرورة فهم الترابط الوثيق بين منظومة الحقوق الثقافية مع غيرها من حقوق الإنسان الأخرى.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من طبيعة الموضوع الذي تتناوله وانعكاساته على واحد من اهم حقوق الإنسان ألا وهو موضوع الحقوق الثقافية، فإذا كانت قضايا حقوق الإنسان قد حظيت باهتمام كبير في الدراسات القانونية والسياسية والاجتماعية، إلا أن علاقة الاعلام بقضايا حقوق الإنسان لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى دراسات معمقة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تطور متسارع في مجال التقنيات الرقمية وبشكل خاص في مجال وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تحتل اهمية قصوى لا يكاد يتجنبها أو ينجو منها مجتمع من المجتمعات، كما أن العديد من الدراسات التي اجريت حول الاعلام وحقوق الإنسان سعت إلى التعرف على حرية هذه الوسائل في ممارسة دورها وذلك من منظور تشريعي قانوني فقط ولم تتطرق إلى تأثير وسائل الاعلام وبشكل خاص وسائل التواصل الاجتماعي على الجمهور خصوصاً في مجال تأثيرها على الحقوق الثقافية للشعوب، حيث لم تعد هذه الوسائل قاصرةً على شعب بعينه أو فئة دون أخرى، إذ لعبت هذه الوسائل دوراً كبيراً في توجيه الأنظار نحو العديد من الثقافات والتي كانت لسنوات طويلة تعيش في حالة من العزلة.

اشكالية البحث: تتمحور اشكالية البحث في محاولة إلقاء الضوء على بعض القضايا الاشكالية المتعلقة بالحقوق الثقافية وبشكل خاص اشكالية الخصوصية الثقافية في ظل التقدم العلمي في مجال وسائل الاتصال ومحاولة الربط بين امكانية تعزيز الحقوق الثقافية الواردة في العديد من الصكوك القانونية الدولية وبيان امكانية تعزيزها في ضوء المظاهر الايجابية لوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها ادوات فاعلة تسهم في تعزيز الحقوق الثقافية.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعرف على مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي وخصائصها وعناصرها وابرز سماتها، كذلك على المنهج التحليلي لبعض النصوص القانونية ذات

الصلة بالحقوق الثقافية في محاولة لتحديد أسس العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين وسائل التواصل الاجتماعي والحقوق الثقافية مستهدفين من ذلك كله بيان مدى اسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية.

هيكلية البحث: تقوم هيكلية البحث على أساس تقسيمه على وفق ثلاثة مباحث:.

المبحث الأول:. التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي وبالحقوق الثقافية

المبحث الثاني:. الإطار القانوني للحقوق الثقافية في الصكوك الدولية

المبحث الثالث:. فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية

المبحث الأول

التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي وبالحقوق الثقافية

إن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وشيوع استخدامها بين رواد العالم الافتراضي أدى إلى تغيير العديد من المفاهيم، حيث اختصرت العديد من المسافات وتم اقتصاد الكثير من الوقت، كما أنها فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الشعوب للتعريف بثقافاتها، إذ يصعب أن نتخيل مجالاً من المجالات أو نشاطاً انسانياً لم ولن يتأثر بهذه الظاهرة الجديدة التي تتميز بسرعة فائقة وتكنولوجيا اكثر تقدماً[1]، وانطلاقاً مما تقدم سيقسم هذا المبحث على وفق مطلبين نتناول في الأول منهما مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي أما الثاني فسيتناول مفهوم الحقوق الثقافية وكما يأتي:

المطلب الأول: تعريف وسائل التواصل الاجتماعي

نتناول في هذا المطلب عدد من المسائل التي تخص مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي وكما يأتي:.

الفرع الأول: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي

تعددت المفاهيم والتعريفات التي قيلت بصدد وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكننا أن نحدد مفهومها بكونها منظومة من الشبكات الإليكترونية أو المواقع على شبكة الانترنت يتواصل من خلالها ملايين البشر الذين تجمعهم اهتمامات أو تخصصات معينة، حيث تسمح للمشترك فيها بإنشاء حساب خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمام والهوايات، وقد انتشرت هذه المواقع الاجتماعية بشكل كبير في انحاء العالم مما أدى إلى كسر الحدود الجغرافية له وجعلته يبدو كقرية صغيرة تربط بين أفراد مجتمعات متنوعة بعضها بالبعض الآخر، وسبب وصف هذه الشبكات أو الوسائل بالاجتماعية أنها تتيح التواصل مع الآخرين وتقوي الروابط فيما بينهم من خلال الفضاء الافتراضي الإليكتروني[2].

---

[1] د. احمد محمد احمد مانع، أثر تكنولوجيا المعلومات على ممارسة الحقوق والحريات العامة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص11، وينظر كذلك: بوقرين عبدالحليم، المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد (1)، جامعة الشارقة، 2019، ص373.

[2] مصطفى رحيم ظاهر، المحظورات والمنهيات في وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة آداب المستنصرية، العدد (87)، ايلول، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019، ص 273، وينظر كذلك: د. نوزاد احمد ياسين الشواني و أ. محمد عبدالكريم الداودي، موقع

الفرع الثاني: سمات وسائل التواصل الاجتماعي

تتفرد وسائل التواصل الاجتماعي بسمات كثيرة لكننا سنركز في هذا المقام على عدد من السمات الأساسية التي لها دور فاعل وكبير في تدعيم قدرة هذه الوسائل على تعزيز الحقوق الثقافية للأفراد والشعوب وكما يأتي[1]:.

1. **المجهولية:** على عكس وسائل الاتصال التقليدية التي يعرف فيها أطراف عملية التواصل بعضهم البعض، فإن التواصل من خلال هذه الوسائل يتسم بالمجهولية التي لا تتيح لأطراف الاتصال منذ البداية معرفة بعضهم البعض، لكن يتم تحديد الهوية في هذه المواقع ليس من خلال مكانة الفرد ووضعه الاجتماعي، وإنما يتم من خلال جدارته في التعبير عن نفسه وقدرته في الاستمرار في النقاش والتعبير عن ذاته.

2. **حرية التعبير:** إن عامل المجهولية الذي يتمتع به الأفراد إبان مناقشاتهم وأنشطتهم الاتصالية يمنحهم حيزاً كبيراً من الحرية التي تمكنهم من ما يريدون بدون خوف أو وجل او خجل.

3. **المساواة بين أطراف النقاش:** تتميز وسائل التواصل الاجتماعي في أن هناك مساواة ترتبط بالحرية التي يتمتع بها أطراف النقاش، فطالما أن كل فرد غير معروف للآخرين فهو حر في أن يقول ما يشاء وبالتالي فإن أطراف هذه العلاقة سوف يتمتعون بقدر كبير من المساواة غير متوفرة في أشكال الاتصال الأخرى.

وبذلك يمكننا القول أن هذه الوسائل ومن خلال ما تتميز به من سمات خاصة لعبت دوراً كبيراً وفاعلاً في تعزيز الحقوق الثقافية من خلال الفضاء الحر الذي توفره سواء على مستوى النشر أو النقاش أو تبادل المحتوى وهذا ما يمكن ملاحظته في عالمنا اليوم الذي اصبح يتميز بانتشار العديد من الثقافات المجتمعية التي لم نكن لنتعرف عليها أو نسمع بها من قبل، لكنها وجدت لها اليوم حيزاً ومجالاً كبيراً للانتشار في كثير من الأوساط[2].

الفرع الثالث: مميزات وسائل التواصل الاجتماعي

تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بعدد من المزايا التي تمكنها من تبوأ مكان الصدارة في عالمنا المعاصر على كافة المستويات ومنها إمكانياتها الخاصة والمتميزة في تعزيز الحقوق الثقافية للشعوب ومن هذه المزايا[3]:.

التواصل الاجتماعي – الفيس بوك– ودوره في ارتكاب الجرائم عبر البث المباشر، مجلة التراث، المجلد الأول، العدد (31)، بدون جهة نشر، 2019، ص174.

[1] رشيدة فاريش و نورة قاوش، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الإليكترونية وسط المراهقين، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند والحاج البويرة، الجزائر، 2018، ص 44–45.

[2] د. رياض حمدوش، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في تعبئة الرأي العام العالمي وفي الحد من انتشار وباء كورونا (كوفيد –19)، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام، المجلد (3)، العدد (1)، حزيران، 2020، ص 164–165.

[3] مرسيس سجية وآخرون، اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الاليكترونية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص 7، وينظر كذلك: دينا عبدالعزيز فهمي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن

1. **سهولة الاستخدام:** إذ لا تحتاج سوى القليل من المعرفة في المجال الإليكتروني من أجل النشر وتحقيق التواصل مع الآخر.

2. **التواصل والتعبير عن الذات:** حيث أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي قنوات اتصال جاذبة لا تعتمد على نشر محتوى معين وإنما امكانية النشر في شتى المجالات ومنها في المجال الثقافي.

3. **تشكيل المجتمع بطرق جديدة:** وفرت وسائل التواصل الاجتماعي سبلاً جديدة للاتصال، فقد ينظَم المستخدمون لمجتمعات قراءة الكتب من خلال تبادل وقراءة المنشورات الثقافية التي يحبون وهذا ما يسهم بلا شك في تعزيز الحقوق الثقافية[1].

4. تنوع الفئات المشتركة فيها: تضم وسائل التواصل الاجتماعي مجاميع غير متوقعة من المشاركين فيها ينحدرون من مجموعات قومية أو عرقية أو أثنية متنوعة تمثل امتداداً لثقافات متنوعة يتبادلون عدداً غير محدود من المعلومات في شتى المجالات الثقافية.

5. تنوع اصناف وسائل التواصل الاجتماعي: حيث تتنوع إلى مواقع شخصية تمكن أعضائها من التعارف على المستوى الشخصي، ومواقع ثقافية تختص بنشر الأنشطة الثقافية تربط المهتمين بموضوع معين، ومواقع مهنية تنشأ بهدف تجميع المهتمين بمهنة معينة، وهذا ما يشكل مصدر إثراء لهذه الوسائل ويعزز من قدرتها وإمكانياتها في تعزيز الحقوق الثقافية.

6. اللاتزامنية في التفاعل والانتشار السريع حول العالم: ما جعلها تتسم بالعالمية، بالإضافة إلى تحويل المعلومات من المحلية للعالمية مما يكسبها الانتشار الواسع.

المطلب الثاني: التعريف بالحقوق الثقافية

أدرك المجتمع الدولي أن إقراره للحقوق المدنية والسياسية للإنسان وسعيه للعمل على تحقيق السلام العالمي وإنهاء النزاعات لم يكتمل بعد إلى آخره، حيث انتبه العالم إلى أهمية التركيز على الحقوق الثقافية كطريق لنشر قيم السلام والآخاء وإنهاء العنف، ومن هنا فقد انتبه المجتمع الدولي إلى حق الإنسان في الدفاع عن هويته وحق المجتمعات في الحفاظ على ذاتيتها وتراثها وقيمها الخاصة، وإن العالم إذا كان يضم اليوم قرابة (200) دولة أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه يحتوي في المقابل على أكثر من (5000) مجموعة عرقية، وهو ما يؤكد على عدم جدية الحديث عن احترام وإرساء حقوق الإنسان دون أن تأخذ الحقوق الثقافية مكانها الطبيعي الذي لا يقل أهمية عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه في ظل هذا الانفتاح العالمي الذي حققته التكنولوجيا وفي مقدمتها وسائل التواصل الاجتماعي لا بد وأن تكون هناك سياسات عالمية تدعم الحوار الثقافي

اساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع المنعقد كلية الحقوق، جامعة طنطا، تحت عنوان (القانون والاعلام)، مصر، 2017، ص 6.

[1] بلعربي سعاد، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية، رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015، ص43.

بين الشعوب المختلفة وتقر وتحمي حقوق الشعوب في الوصول إلى الثقافة والمشاركة في انتاجها وتمكينها من القدرة على حماية منتجها، وفي ضوء ما تقدم فإننا سنتناول التعريف بالحقوق الثقافية من خلال تسليط الضوء على عدد من المفردات والمصطلحات المرتبطة بها وكما يأتي:.

الفرع الأول: مفهوم الحقوق الثقافية

لم تحظ الحقوق الثقافية إلا بقدر أقل من الفهم والتبلور من بين جميع الحقوق الأخرى التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرجع السبب في ذلك إلى تعقد هذا المجال كون أن انخراطنا في ثقافة ما كنمط من التفكير والكلام والفعل هو أمر لا شعوري إلى حد كبير، فمنذ لحظة الميلاد يتربى كل شخص في إطار ثقافة ما، وإذا لم تتح للمرء الفرصة للتعرف على ثقافات أخرى على نحو عميق نسبياً فنادراً ما ينشأ لديه وعي بكثير من الخصائص المميزة لثقافته نفسها، إذ تكون عندئذ بالنسبة له مجرد مسلمات، ومن هنا فهناك صعوبة جوهرية في التعامل مع الحقوق الثقافية، وهي أن التفكير فيها يحتاج من المرء إلى أن يتعامل تعاملاً واعياً مع شيء يمثل جانباً لا شعورياً عند أغلب الأفراد[1]. إن الحديث عن مفهوم الحقوق الثقافية يرتبط بضرورة التطرق لعدد من المفاهيم والمصطلحات التي يثور بشأنها الجدل والخلاف ومنها الحديث عن مفهوم الهوية بشكل عام، ومفهوم الثقافة وارتباطها مع قضايا حقوق الإنسان، ومفهوم الهوية الثقافية وما يرتبط بهما من سلوكيات عامة لمجموع الأفراد وهذا ما سنتطرق إليه تباعاً وكما يأتي:.

1. مفهوم الهوية: الهوية تعني شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة ما أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات، والهوية بهذا المعنى هي حقيقة فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية[2].

2. مفهوم الثقافة: قدم الأنثروبولوجي البريطاني (إدوار تايلور) مفهوماً للثقافة اعتبره الكثيرون المفهوم الأوفى والأوسع للثقافة حيث عرفها بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع" [3].

فالثقافة هي مجموع العادات والتقاليد والقيم والفنون المنتشرة داخل مجتمع معين بحيث تنعكس على اتجاهات الافراد وميولهم ومفاهيمهم للمواقف المختلفة، فهي البيئة التي يحيا فيها الإنسان والتي تنتقل من جيل إلى آخر، وتتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة من السلوك المكتسب عن طريق الرموز، وتتكون ثقافة أي مجتمع من

---

[1] آن بلايبرج، الحقوق الثقافية، الوحدة رقم (17)، دائرة الحقوق، مطبوعات الأمم المتحدة، بدون تاريخ نشر، ص335، وينظر كذلك: د. قدري علي عبدالمجيد، الإعلام وحقوق الإنسان، قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص49-50.

[2] بلعربي سعاد، مصدر سابق، ص27.

[3] لمونس زينب، اتجاهات الجمهور نحو البرامج الثقافية على القنوات الفضائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2019، ص19.

أيديولوجياته وأفكاره ومعتقداته ودياناته ولغته وفنونه وقيمه وعاداته وتقاليده وقوانينه وسلوكيات أفراده وغير ذلك من وسائل حياته ومناشط أفكاره[1].

ومن خلال ما تقدم من مفاهيم يمكننا اعتبار الثقافة بمثابة الركن المعنوي لحضارة الشعوب وتطورها، حيث تعد بمثابة التراكم الإنساني لكل ما يتشكل في وعي شعب ما من عادات وأعراف وتقاليد ومعتقدات وقوانين، أي كل ما يمثل هوية المجتمع وتراثه الإنساني، حيث تتسم تلك الهوية بجماعيتها وعدم فرديتها، كما تتميز بأن جزء منها مكتسب بالتفاعل أو الوراثة، وأن جزءاً آخر هو نتاجاً خالصاً لجيل وظروف حاضرة تترك بصمتها الخاصة في تلك الهوية وهذا التراكم، وهذه الجماعية وهذا الإحساس لعدد من الأفراد بالتشارك في موروث واحد وثقافة وهوية مشتركة هو ما يشكل الأممية ويجعل من العالم أعراق وشعوب وأمم تشعر بالانتماء لرصيد معنوي يجمعهم معاً على بقعة واحدة وغاية متقاربة ويجعل سبل التواصل بينهم ايسر ويوفر لهم حالة افضل من تبادل المصالح داخل الاطار الذي اتفقوا على ان يجمعهم معاً[2].

وهكذا تظهر أهمية الثقافة في حياة الشعوب، حيث تمتلك السلطة الأكبر في توجيه سلوك المجتمع وتطويره، لذلك يجب أن تحظى هذه السلطة التي لا يمكن تجاهلها بالاهتمام بها وتغذيتها والعمل على تنميتها بكل ما هو انساني ويحمل قيم البقاء الآمن للبشرية من قيم الحب والتسامح والعدل والآخاء والتبادل المعرفي بين الشعوب والحضارات، فالثقافة هي ذلك الخط الاجتماعي الذي يصل مجموعة من الأفراد والجماعات ببعض ليشكل مجتمع قادر على بناء هويته وقيمه الخاصة التي تمثل إدراكه لذاتيته ووجوده ومكانه بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، وبذلك يمكننا القول أنه ليس بالإمكان الحديث عن التنمية أو النهضة دون أن تكون الثقافة مكون أساسي يربط مسارات التنمية بقضايا الإنسان واهتماماته ويساهم في تغذية وعيه الثقافي والحضاري.

3. مفهوم الهوية الثقافية: تعرفها وتحدد مفهومها منظمة اليونسكو بأنها تعني أولاً وقبل كل شيء أننا أفراد ننتمي إلى جماعات لغوية محلية أو وطنية أو إقليمية بما لها من قيم تميزها (أخلاقية، جمالية) ويتضمن ذلك أيضاً الأسلوب الذي تستوعب به هذه الجماعة تاريخها وتقاليدها وعاداتها وأساليبها الحياتية[3]. فالهوية الثقافية إذاً هي كل ما يميز أمة عن أخرى بكل ما تحمله من قيم وعادات وتقاليد ودين فهي سمات وخصائص يتميز بها شعب ما عن غيره من الشعوب، وترتبط هذه السمات بالسلوكيات العامة لمجموع الأفراد والعلاقات السائدة بينهم وما يقدموه من منتج فني أو ثقافي بالشكل الذي يميز هذه الجماعة أو هذا المجتمع[4].

---

[1] لمونس زينب، مصدر سابق، ص19، وينظر كذلك: د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص287.

[2] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الحقوق الثقافية، برنامج الحقوق الثقافية، الاصدار الأول، القاهرة، 2015، ص 6.

[3] د. محمد عبد الرؤوف عطية، التعليم وأزمة الهوية الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة، مصر، 2008، ص35.

[4] نبيلة جعفري، انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب الجامعي الجزائري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (31)، الجزء (1)، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص84.

4. **مفهوم الحقوق الثقافية:** يقصد بالحق في الثقافة أو الحقوق الثقافية حق الأشخاص فرادى أو ضمن مجموعاتهم في التمتع بثقافاتهم وحقهم في التمتع بالثقافات الأخرى دون أي تمييز أو إكراه أو تعصب، والتمتع بالثقافة يقتضي حق المشاركة الحرة في الثقافة وحق التمتع بفوائد التقدم العلمي والأدبي ومنافعه وحماية ملكيته الفكرية، والتمتع بالثقافات الأخرى يتضمن أيضاً حرية التبادل الثقافي والقدرة على الوصول إلى الثقافات الأخرى والتعرف إليها، وهذا ما يمكن أن توفره لنا اليوم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مباشر وبسيط[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص الافكار الآتية[2]:.

أ. الثقافة نسيج معقد من خصائص وميزات تختلف من مجتمع لآخر وتحدد سلوك هذا المجتمع وسماته، ومن ثم فان الهوية الثقافية تقتضي وجود عدد من العناصر التراثية الروحية والمادية التي تربط افراد بعضهم مع بعض وتجعل كل فرد يشعر بأنه جزء من هذه الثقافة يتحد معها ويشارك فيها من اجل تنمية هذا المجتمع في كافة ميادين الحياة.

ب. الهوية القافية عملية متشعبة حيث تتضمن العلاقة بين النفس كفرد، ومع مجموعته التي تعتنق نفس القيمة ومع ابناء قوميته ومع ابناء الجنس البشري ككل في إطار من التفاعل الاجتماعي والثقافي الذي من خلاله يدرك الفرد معنى الجماعة.

إن الحديث عن الحقوق الثقافية هو بمثابة الحديث عن حق الإنسان في الوجود بكل ما يحمله من تعلم وتفاعل وإنتاج وهوية يعرف بها نفسه ويقدمها للآخر، وبلا شك لا يمكننا أن نتحدث عن حق المشاركة في الثقافة دون أن نضمن حق الإبداع وممارسة الفنون وحق الإنتاج الثقافي الحر وحق تشكيل الجماعات الفنية والإبداعية والحق في إنشاء منظمات ثقافية فاعلة تعمل على دعم وتنمية الثقافة.

الفرع الثاني: سمات الحقوق الثقافية

على الرغم من تنوع واختلاف الثقافات، وتعدد التعريفات التي تناولت الثقافة إلا أن هناك سمات عامة تميز الثقافة وتوضح الوظائف التي تلعبها في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تتميز الحقوق الثقافية بعدد من الخصائص الناجمة من طبيعتها الخاصة، ويمكننا إيجازها على النحو الآتي[3]:

1. **الإنسانية:** حيث تتميز الحقوق الثقافية بأنها حقوق عامة يشارك فيها المجتمع الإنساني بأكمله، إما بالتطوير والإبداع والإضافة، وإما بالامتثال لمجموعة القيم والقواعد والأعراف والتفاعل معها.

2. **الاستمرارية:** تتميز الحقوق الثقافية بقدرتها على البقاء والاستمرار والتنقل من زمن إلى آخر، فكثير من الحكايات والأساطير والعقائد تبقى حاضرة في أذهان الشعوب حتى بعد زوال أسباب وجودها.

3. **الاستقلالية:** تتميز الثقافة بالاستقلال عن الأفراد الذين يحملونها ويمارسونها، فالحقوق الثقافية تنشأ وتتراكم وتتطور عبر الأزمنة وتأخذ شكل تقاليد وأعراف متوارثة تتميز بها جماعة معينة.

---

[1] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصدر سابق، ص9.

[2] د. حامد سعيد الجبر وآخرون، واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (176) الجزء الثاني، كانون الأول، 2017، ص 97.

[3] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصدر سابق، ص 7.

4. **المثالية:** تتميز الحقوق الثقافية بأنها دائماً ما توضع بعناصرها المختلفة في نماذج مثالية يخضع لها مجموعة من البشر ويمتثلون لها ويصيح لها عليهم سلطة.

5. **القابلية للانتقال:** تنتقل من جيل إلى جيل ومن جماعة لأخرى، وخلال عملية الانتقال تظهر سمات الأفراد في التعامل مع موروثهم الثقافي أو مع الثقافات الأخرى فيضيفون ويعدلون ويتركون بصمتهم فيما انتقل إليهم من الثقافة.

6. **التراكمية:** تشتمل الحقوق الثقافية على عدد كبير من الملامح والعناصر التي تنشأ وتتراكم عبر الزمن تتعرض فيها لعملية تجديد وتطوير وتغيير وظهور عناصر ثقافية واختفاء أخرى واستعارة عناصر من ثقافات أخرى، وهكذا لا يمكن أن يبلغ الإنسان كل عناصر الثقافة السائدة في مجتمعه.

المبحث الثاني

الإطار القانوني للحقوق الثقافية في الصكوك الدولية

لا اختلاف من حيث الأساس القانوني بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الثقافية، سواء من حيث القانون أو من حيث الممارسة، فجميع الحقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ذلك أن ترابط حقوق الإنسان كافة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة مبدآن أساسيان من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أعيد تأكيدهما في العديد من المناسبات الدولية لعل من أبرزها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا عام 1993[1].

إن معنى عدم قابلية جميع أنواع حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها هو أن هذه الحقوق ومنها الحقوق الثقافية تسري على جميع الأفراد والجماعات على أساس المساواة وعدم التمييز، وإنها توجب التزامات محددة على الحكومات وأنه يجوز التقاضي بشأنها وينبغي المطالبة بها. فهناك العديد من النصوص التي ورت في أكثر من صك دولي تناولت النص على الحقوق الثقافية بشكل عام، كما أن هناك نصوصاً أخرى نصت على الحقوق الثقافية لجماعات معينة بشكل خاص وكما يأتي:.

المطلب الأول: نصوص الصكوك الدولية التي تناولت الحقوق الثقافية للأفراد والشعوب بشكل عام

إن الحديث عن الحقوق الثقافية هو بمثابة الحديث عن حق الإنسان في الوجود بكل ما يحمله من تعلم وتفاعل وانتاج وهوية يعرف بها نفسه ويقدمها للآخر، ومن هنا فقد ورد النص على الحقوق الثقافية في العديد من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تناولت هذا الحق بصفة عامة وكما يأتي[2]:.

الفرع الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

---

[1] الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، العدد رقم (12)، نيويورك، 2005، ص4، وينظر كذاك: د. ديدي ابراهيم، حقوق الانسان بين الخصوصية الداخلية والمواثيق الدولية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (2)، 2019، ص113.

[2] د. عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 76_77.

أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حقوق الأفراد الثقافية في المادة (27) منه بقوله " 1. لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه، 2. لكل شخص الحق في حماية مصالحه المعنوية والمادية المترتبة على أي انتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه".

الفرع الثاني: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أشار هذا العهد إلى الحقوق الثقافية في المادة (15) منه بقوله " 1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية وأن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته وأن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه. 2. تراعي الدول الأطراف في هذا العهد في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤها وإشاعتها. 3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي. 4. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميدان العلم والثقافة".

الفرع الثالث: إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر عن اليونسكو عام 1966

حيث تنص المادة (1) منه على أن " 1. لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها. 2. من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته. 3. تشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب وبما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعاً ".

الفرع الرابع: إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي لعام 2001

حيث جاء في ديباجته ان الثقافة ينبغي أن ينظر إليها " بوصفها مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يتصف بها مجتمع او مجموعة اجتماعية وعلى انها تشمل إلى جانب الفنون والآداب طرائق الحياة واساليب العيش ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"، كما ورد في المادة (6) منه تحت عنوان ((نحو تنوع ثقافي متاح للجميع)) " إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار بالكلمة والصورة ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها ذلك أن حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام والتعددية اللغوية والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي ".

الفرع الخامس: اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي لعام 2005

تم رفد إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005 والتي نصت في مادتها الاولى بفقرتها الرابعة على ضرورة " تعزيز التواصل الثقافي بهدف تنمية التفاعل بين الثقافات بروح من الحرص على مد الجسور بين الشعوب " كما نصت الاتفاقية في مادتها الثانية على أنه " لن يتسنى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه ما لم تكفل حقوق الإنسان والحريات الاساسية، مثل حرية التعبير

والاتصال، وما لم تكفل للأفراد إمكانية اختيار أشكال التنوع الثقافي" وهذا ما أكد عليه تقرير المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية. كما أن هناك العديد من الصكوك الدولية الأخرى التي تناولت الحقوق الثقافية منها إعلان مكسيكو ستي بشأن السياسات الثقافية لعام 1982 حيث ينص المبدأ الثاني منه على أن " تأكيد الهوية الثقافية ... يسهم في تحرير الشعوب... وإن أي شكل من أشكال السيطرة يمثل إنكاراً لهذه الهوية أو إخلالاً بها "[1].

وفي ضوء الاستعراض السابق يمكننا القول أن العديد من الصكوك الدولية رسمت ملامح الإطار القانوني للحقوق الثقافية وأكدت في مجملها على أن الحقوق الثقافية تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأنها حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومترابطة مع غيرها من الحقوق، وأن من كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية وأن يستفيد من التقدم العلمي وتطبيقاته وبذلك يتضح لنا حجم ما تمثله الحقوق الثقافية من أهمية كبيرة في حياة الشعوب، إذ أنها تمتلك السلطة الأكبر في توجيه سلوك المجتمع وتطويره، ومن هنا فإنها يجب أن تحظى بالاهتمام بها وتغذيتها بكل ما هو انساني[2].

المطلب الثاني: نصوص الصكوك الدولية التي تناولت الحقوق الثقافية لبعض الفئات بشكل خاص

تمثل المساواة وعدم التمييز ضمانة جوهرية لإعمال حقوق الإنسان الثقافية وكثيراً ما تعاني الأقليات القومية أو الأثنية أو الدينية وغيرها من الأقليات من التمييز في العديد من جوانب حياتهم، ونادراً ما تحظى ثقافتهم بالاحترام والحماية الذين تنالهما ثقافة الأغلبية في البلد الذي يعيشون فيه، وقد شهد القانون الدولي في العقود الثلاثة الماضية تطوراً إيجابياً فيما يتعلق بحقوق الأقليات، حيث غطَّت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ميدان عدم التمييز تغطية جيدة، وحظيت (الحقوق الثقافية الخاصة بالأقليات) باهتمام كبير، وخصوصاً بعد إبرام "إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية أو أقليات دينية أو لغوية"، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٤٧ برقم ١٣٥ في ١٨/ كانون الأول ١٩٩٢، وتجلى الأمر على نحو أوضح بإنشاء الفريق العامل المعنى بالأقليات عام ١٩٩٥ ، وذلك اعتماداً على "الحقوق الثقافية"[3].

وقد تناول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذه الإشكالية في مادته (27) التي تنص على أنه " لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات أثنية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم ".

كما تنص المادة (1) من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية على " 1. على الدول أن تقوم كل في إقليمها بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الاثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية ".

ويمكننا القول في ضوء استعرضنا لنصوص الصكوك الدولية التي تطرقت إلى الحقوق الثقافية بشكل مباشر، أن منظومة الحقوق الثقافية وحق المشاركة في الحياة الثقافية يرتكز على عدد من العناصر أو القواعد

---

[1] آن بلايبرج: مصدر سابق، ص336-337.

[2] تقرير مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، القرار المرقم 53/67/A الدورة السابعة والستون/ الملحق رقم (53)، حزيران 2012، ص26-27.

[3] أن بلايبرج، مصدر سابق، ص339.

بعضها يحمل طابعاً أو سمةً فردية وبعضها الآخر يتميز بطابعه أو سمته الجماعية، بحيث يمكن ممارسة هذا الحق بصورة فردية أو بالاشتراك مع الآخرين[1].

فعلى المستوى الجماعي ترتكز الحقوق الثقافية على عدد من القواعد الأساسية وفي مقدمتها:

1. المساواة في الحقوق الثقافية بين جميع الأمم كبيرها وصغيرها.
2. ضمان الحق في التمتع بالثقافة الخاصة، والإعلان عن إتباع ديانة خاصة، وممارسة طقوسها واستخدام لغة خاصة.
3. اعتبار جميع الثقافات جزءاً من التراث الإنساني المشترك للبشرية، بما فيها من تنَوع واختلاف.
4. واجب الحفاظ على الثقافة ورعايتها بكل الوسائل، باعتبارها التعبير التاريخي والاجتماعي عن التطور الروحي للإنسان.
5. ضمان حق كل شعب في تطوير ثقافته، وتعزيز روح التسامح والصداقة بين الشعوب والجماعات.

أما على المستوى الفردي فإن الحقوق الثقافية ترتكز على القواعد الأساسية الآتية:

1. حق كل فرد في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، والتمتع بالفنون والآداب، والمساهمة في التقدم العلمي.

2. حق كل فرد في حرية البحث العلمي، فالحرية الفكرية لها موقع مهم في منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، سواء الحقوق المدنية والسياسية، أو الحقوق الثقافية.

3. حق كل فرد في حماية المصالح المعنوية والمادية للنتاجات الفكرية والعلمية والأدبية.

وفي ضوء ما تقدم ذكره وبخاصة عند تحليل وتدقيق نصوص الصكوك الدولية المعنية بالحقوق الثقافية يمكننا ملاحظة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد عالجا الحقوق الثقافية بشكل صريح، كما حاولت منظمة اليونسكو العمل على تعميقها وتعزيزها، وإن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان حين حددت الحقوق والثقافية فإنها استندت إلى عدد من المبادئ الأساسية لإعمال هذه الحقوق وضمانها ومنها[2]:_

1. المساواة بين الثقافات أياً كان نوعها ومصدرها.
2. رفض التمييز بين الأمم والشعوب كبيرها وصغيرها.
3. عدم الاعتراف بفكرة التفوق أو الهيمنة الثقافية، وما تستند إليه من مفاهيم عنصرية أو شوفينية.

---

[1] د. عبدالحسين شعبان، الحقوق الثقافية.. البعد الثقافي لحقوق الإنسان، بحث منشور ضمن كتاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعمال الندوة الاقليمية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء، المغرب، 2033، ص95.

[2] د. عبدالحسين شعبان، مصدر سابق، ص97.

المبحث الثالث

فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية

مما لا شك فيه أن عالمنا المعاصر يعيش مرحلة تحول كبرى اختزل من خلالها عامل الزمن وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي هي البديل الأمثل لأنشطة الماضي التقليدية[1]، إذ أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي بصورة كبيرة في تعزيز الحقوق الثقافية للشعوب من خلال اتاحة فرصة ((الانتشارية)) والوصول إلى مسافات بعيدة عن المكان الذي وجدت او نمت فيه كما أنها أمنت لها الآليات الضرورية للتلاقح والتمازج والتفاعل مع الثقافات الأخرى عن طريق تناقلها بين المجتمعات او الشعوب المختلفة وزادت من تعريف الشعوب بعضها بالبعض الآخر عن طريق التعريف بعاداته وتقاليده ومثله واديانه ومعتقداته، وفي مقابل ذلك تثير هذه الوسائل عدداً من القضايا الاشكالية المرتبطة بها بسبب طبيعة مستخدميها أو ما يمكن أن ينجم عنها من إفرازات تلقي بضلالها على مسألة الخصوصية والهوية والثقافية وغيرها وكما يأتي:.

المطلب الأول

مدى فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية

تنص المادة (1/15/ ب) من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حق كل فرد في التمتع ((بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته))، ولا شك أن تطور تكنولوجيا الاتصالات قد فتح عصراً جديداً من التطور الثقافي للإنسان، فجعلت من الممكن لكل شعوب العالم أن تتعرف على بعضها وبشكل خاص الثقافة والتبادل الثقافي ونقل القيم والمبادئ والعلوم والمعارف والآداب والفنون، ونرى أن ظهور وسائل جديدة للتواصل بين الأفراد والجماعات وفي مقدمة ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي الظاهرة الأبرز في عالمنا اليوم وما تقدمه من خدمات أفرز امكانيات كبيرة تسهم بشكل فاعل في تعزيز الحقوق الثقافية للشعوب وذلك من خلال ما يلي:.

1. تمكينها للأفراد والشعوب من إيجاد نافذة مطلة على العالم وساحة للتعبير عن الرأي ونشر الثقافات.
2. تمكن الأفراد من اقامة علاقات جديدة والتواصل مع العلاقات القديمة.
3. دورها الفاعل في عملية النشر الإليكترونية وبشكل خاص النشر ذو المحتوى الثقافي.
4. تتيح إمكانية الاتصال بفئات متنوعة من شرائح المجتمع كالدعاة والأدباء والإعلاميين مباشرة وبدون وسائط وهو ما يؤدي إلى تلاقح الثقافات ونشرها على نطاق واسع.
5. تحفز على التفكير الإبداعي وبأنماط وطرق مختلفة بسبب التواصل مع أشخاص من ثقافات متنوعة ومن بيئات متنوعة.
6. تساعد كذلك على قبول وتفهم القضايا الخلافية وبشكل خاص الثقافات التي قد تبدو غريبة أو دخيلة بالنسبة لبعض الشعوب.

وإذا كان ظاهر النص أعلاه يوحي لنا بأنه يوفر ضمانة فاعلة لتعزيز الحقوق الثقافية بشكل مباشر، فإن الأمر في حقيقته محفوف بالكثير من التعقيدات، والسبب في ذلك يكمن في جدلية العلاقة بين السلطة والحقوق

---

[1] نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وابحاث، العدد (11)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013، ص200.

الثقافية، فقد تكون فرص الوصول إلى التكنولوجيا ومنتجات التقدم العلمي مقيدة أمام عدد كبير من الأفراد لأنهم غير قادرين على دفع تكلفتها، وبالإضافة إلى ذلك فقد تحتكر بعض الجهات المتنفذة اقتصادياً منتجات التقدم بطريقة تقوض الحقوق الثقافية وغيرها من الحقوق.

وفي محاولة منها للتغلب على هذه التعقيدات قامت منظمة اليونسكو بحكم رسالتها ومهامها بوضع خطة عمل تتضمن عدد من الخطوات الأساسية المرفقة بإعلان اليونسكو العالمي للتنوع الثقافي، حيث تهدف من خلالها إلى تفعيل الحقوق الثقافية وحماية التنوع الثقافي، سنذكر منها ما يتعلق بتمكين الأفراد والشعوب من الاستفادة من وسائل التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور وسائل التواصل الاجتماعي وبشكل خاص ما جاء في الفقرتين (11،12) من خطة العمل.

حيث أكدت الفقرة (11) على ضرورة مكافحة الفجوة الرقمية من خلال التعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تعزيز انتفاع البلدان النامية بالتكنولوجيا الجديدة ومساعدتها على امتلاك ناصية تكنولوجيا المعلومات، والعمل في الوقت ذاته على تسهيل التداول الرقمي للمنتجات الثقافية المحلية وتيسير انتفاع هذه البلدان بالمصادر الرقمية في المجالات التربوية والثقافية والعلمية المتاحة على الصعيد العالمي.

كما أشارت الفقرة (12) إلى ضرورة العمل على تحفيز انتاج وصون ونشر مضامين متنوعة في وسائل الاعلام والشبكات العالمية للمعلومات، والعمل من أجل ذلك على تشجيع دور المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون من أجل تطوير البرامج السمعية والبصرية الجيدة.

إن المحصلة التي نخرج بها في إطار استعراضنا لفاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الشعوب الثقافية، أن هذه الوسائل أتاحت امكانات مذهلة أمام الأشخاص والجماعات لأجل التواصل، وفتحت آفاقاً واعدة أمام العديد من الفئات المجتمعية للتعبير عن ثقافاتها، فقد ساهمت هذه الوسائل بشكل فاعل وكبير في تعزيز التواصل الثقافي بين الشعوب ذات الثقافات المختلفة او المتعددة، حيث كفلت لهذه الثقافات الانتشار والوصول إلى مسافات بعيدة عن المكان الذي وجدت أو نمت فيه، إذ أسهمت بصورة كبيرة في إيجاد فرص للتحاور والتلاقي والتواصل بين المجموعات البشرية ذات الثقافات المتعددة مما مكنها من نقل عناصر ثقافتها وسهل تلاقحها وامتزاجها وتفاعلها مع مختلف الشعوب.

كما زادت وسائل التواصل الاجتماعي من تعريف الشعوب بعضها بعضاً عن طريق التعريف بعاداتها وتقاليدها ومثلها واديانها ومعتقداتها والأفكار والمبادئ التي تؤمن بها، فأغنت بشكل كبير جداً عن الطرق التقليدية التي كان يتم بها تعريف الشعوب بعضها بالبعض الآخر، فقد تم عن طريق هذه الوسائل زيادة الاتصال الثقافي بين الشعوب من خلال إيجاد فضاء اتصالي مباشر بين مختلف أفراد شعوب العالم من ثقافات ولغات وقوميات متعددة ساهمت في تقريب بعضهم مع البعض الآخر بسهولة، ومكنت بطريقة لا يمكن مقارنتها بأي طريقة أخرى من التقريب بين ثقافات الشعوب مما ساهم في إيجاد صورة ذهنية من قبل مجموعات ثقافية أو قومية عن الأخرى وتعديل الصورة النمطية الخاطئة أو المغلوطة المتكونة عند بعضها نتيجة مخلفات وتراكمات جرى تناقلها عبر الأزمنة، وهنا ألغيت الحدود الجغرافية أو السياسية وصعوبات الاتصال الشخصي

بين افراد الشعوب المختلفة والمتمثلة بتكاليف السفر المرتفعة لتجد طريقة سهلة وبسيطة ومنخفضة التكلفة في التعرف على الأفراد او المجموعات الثقافية التي ينتمون اليها، كما استطاعت هذه الوسائل أن تطرح الكثير من القضايا المرتبطة بالحقوق الثقافية على أرضية النقاش، وهو ما جعل من هذه الوسائل متنفساً لتجاوز القيود السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحد من حرية التعبير، وهو ما فتح المجال لهذه الوسائل كي تفرض نفسها بقوة عبر استثمار هامش الحرية الذي يوفره النشر الاليكتروني.

لكننا لا نستطيع أن نغفل في الوقت ذاته ان انتشار هذه الوسائل بهذا الشكل لا يخلو من بعض الاشكالات بسبب بعض المنشورات التي لا تخلو من المغالاة والتطرف والتحريض التي غطت في بعض الاحيان بسبب حدتها على بعض الاسهامات والنقاشات الفكرية الهادئة، فالسرعة والآنية اللتين تطبعان التفاعل عبر هذه الوسائل على مستوى الانتشار والمقروئية، وافتقار العديد من اصحابها لثقافة قانونية (حقوقية) والجهل بالتشريعات المؤطرة له تجعل من حدوث انحرافات على مستوى التعاطي مع عدد من القضايا المرتبطة بالحقوق الثقافية أمراً وارداً[1].

وهنا ندعو إلى وجوب أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي أداة فاعلة وإيجابية في الدعوة إلى تفاعل الثقافات وتحاور الحضارات لا أن تكون أداة للتحريض وتشويه صورة الآخر وأداة للدعوات العنصرية أو الانغلاق على الذات ومحاربة الآخر ونبذه، ذلك أن من اهم التحديات التي تواجه عملية تعزيز الحقوق الثقافية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تنبع من التوتر الناجم من الاساءة إلى ثقافة الآخر أو هويته أو التعرض لها، فعلى الرغم من كل المزايا التي تحدثنا عنها إلا أن الأمر لا يخلو من بعض السلبيات التي يمكن أن تثور عند محاولة تقييم دور هذه الوسائل في التعامل مع مسألة الحقوق الثقافية.

المطلب الثاني

قضايا إشكالية تتعلق بدور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية

يثير موضوع دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الحقوق الثقافية للشعوب عدداً من الإشكاليات التي يثيرها بعض الباحثين في هذا المجال بالنظر إلى طبيعة هذه الوسائل والحدود التي يمكن أن تتعامل بها في التعاطي مع قضية الحقوق الثقافية وما تتميز به من سمات وخصائص، وسنحاول هنا أن نسلط الضوء على بعض هذه الإشكاليات ومنها:.

الفرع الأول

إشكالية فقدان الهوية الثقافية في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي

أثار انتشار وسائل التواصل الاجتماعي جدلاً واسعاً بين العديد من الأوساط البحثية بخصوص التأثيرات المحتملة لوسائل التوصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، وهو جدل يعيد إلى الاذهان ذات النقاشات التي أثيرت بمناسبة تبني الإعلان العامي لحقوق الإنسان بين دعاة الخصوصية وأنصار العالمية، فغالباً ما يثار التناقض بين مفهوم "الخصوصية" و"العالمية" في هذا المقام، فهناك من يعتقد أن الإعلان العالمي

---

[1] د. عبد الأمير مويت الفيصل و اسراء هاشم سيد، انتهاك الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة الباحث الاعلامي، المجلد 9، العدد (36)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2017، ص226 وما بعدها.

لحقوق الإنسان ذاته، وهو الأساس في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ليس عالمياً، مثلما يهب دعاة الخصوصية في مواجهة العالمية إلى القول بأن فكرة حقوق الإنسان بشكل عام ليست عالمية، فالإعلان العالمي ليس عالمياً إلا في ظاهره، فهو نتاج الفلسفة المثالية لأوروبا منذ عهد التنوير والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كما يذهب بعض أصحاب هذا الاتجاه إلى اعتبار أن ثمة أمر يثير الالتباس، وقد يكون وراءه مآرب سياسية واختراع مشبوه، حيث لم يساهم العالم العربي والإسلامي، ولحدود كبيرة "العالم الثالث"، في بلورة تلك المفاهيم وصياغتها[1].

وإذا كانت الخصوصية الثقافية، والتراكيب الوطنية والقومية والدينية، والخلفيات الفكرية والتاريخية والنفسية للشعوب والأمم والجماعات مسألة أساسية لابد من مراعاتها، لأنها تشكل جوهر الحقوق الثقافية، إلا أنها لا يجب أن تستخدم لنقض الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها بنو البشر، بغض النظر عن الانتماء القومي، أو الديني، أو اللغوي، أو اللون، أو الجنس، أو الاعتبارات الاجتماعية، أو أي أساس آخر.

لا شك أن شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت قد حظيت بانتشار كبير على الصعيد العالمي، بل وقد أصبح بعضها من أكثر الشبكات زيارة في العالم، حتى أنها أصبحت تطغى على ما كان يُعرف في علم الاجتماع بالمكان الثالث أي المكان الذي يلجأ إليه الإنسان بعد مكانه الأول البيت ومكانه الثاني العمل أو المدرسة أو الجامعة، لقد أصبح واضحا أن المكان الثالث مكانا إلكترونيا بامتياز.

ووفر ظهور شبكات التواصل الاجتماعي فتحاً ثورياً، نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطى مستخدميه فرصا كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود[2]، ولذا يفرض التحدي الذي نعيشه اليوم علي أمتنا وشعوبنا بلورة رؤية خاصة نستطيع من خلالها أن نحقق طرفي المعادلة وهما: كيفية الحفاظ علي هويتنا العربية من ناحية، وكيفية الانفتاح في نفس الوقت علي العالم من حولنا لنستفيد من ثمرات المعرفة الإنسانية دون أن نغامر بفقد هويتنا، حال شبابنا وطلابنا، إذ هم أكثر فئة في المجتمع تتعرض للتقنيات الحديثة وللغزو الثقافي بوسائله المختلفة، مما قد يؤثر على هويتهم وقيمهم في إطار عدم التوازن بين ما هو أصيل ومدرك بوعي وبين ما هو عصري ومدرك بشكل انبهاري.

لقد فتحت ثورة الاتصالات الحالية، عصراً جديداً من التطور الثقافي للإنسان، فجعلت من الممكن لكل شعوب العالم أن تتعرف على بعضها وبشكل خاص الثقافة والتبادل الثقافي ونقل القيم والمبادئ والعلوم والمعارف والآداب والفنون. هذا التنوع الثقافي وتعدد الثقافات سيظل قائما بين الشعوب بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة ولكن برغم من هذا الانفتاح على ثقافة الآخرين، فإن ذلك لا يتسنى له إلغاء الثقافة الخاصة بالمجتمع وبأفراده ولا بهويته الذاتية التي ترتبط عضويا بالمكان. فالهوية الثقافية تعني التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معني الثقافة من أفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد واتجاهات وقيم وأساليب تفكير وعوامل تاريخية تراثية

---

[1] د. عبدالحسين شعبان، مصدر سابق، ص99، وينظر كذلك: علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005، ص128.

[2] رضوان قطبي، شبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية للشباب المغربي في الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2915، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد (3)، العدد (1)، لسنة 2017، ص103.

وبيئية جغرافية وابداعات لغوية وفنية وغير ذلك من خصائص وصفات تحدد شخصية المجتمع وسماته البارزة التي تميزه عن أي مجتمع آخر مع إمكانية تفاعل مجموع هذه المكونات مع غيرها من الثقافات الأخرى، دونما انغلاق أو انبهار أو ذوبان.

إن التعكز على الخصوصية لنقض الالتزامات الدولية، التي أخذت تُشكِّل مرجعية عالمية لها قواعدها، لا يعنى سوى الالتفاف على الحقوق الأساسية، أو التنكر لها، سواء كان ذلك من الحكومات، أو من جهات غير حكومية، وحتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذى لم تعارضه أيه دولة عند إبرامه، باستثناء تحفظات محدودة، لا يشكل رضاً كاملاً من جانب الدول والشعوب والأمم، لكنه مثل قواعد القانون الدولي المعاصر الأخرى يشكل نقطة التقاء مرجعية، مثل مفاهيم السيادة، وحق تقرير المصير، والمساواة في الحقوق، والحل السلمي للمنازعات الدولية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، أو غيرها[1].

وقد تبنَى إعلان مكسيكو ستي لعام ١٩٨٢ الحق في احترام الخصوصية الثقافية مؤكداً على احترام الهوية الثقافية، وعدم السعي إلى فرض هوية ثقافية بالإكراه على أي شعب، ولاشك أن الحق في الهوية الثقافية للشعوب، يعطى الحق للأشخاص والجماعات في التمتع بثقافاتهم الخاصة، وبالثقافات الأخرى المحلية والعالمية. والحق في الثقافة يعنى حق كل ثقافة لأمة أو لشعب أو لجماعة في الوجود والتطور والتقدم في إطار ديناميتها الداخلية، وبعوامل التأثر الخارجية، مع حفاظها على خصوصيتها واستقلالها، ولكن دون إهمال للعوامل المشتركة ذات البعد الإنساني، ولقيم التعايش والتفاعل بين الأمم والشعوب والجماعات.

ومن جهة أخرى هناك خلط بين مفهوم العالمية ومفهوم العولمة، فالأولى هي تعبير عن المشترك الإنساني للقيم البشرية المستندة إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الدول والأمم والشعوب والثقافات والحضارات. أما العولمة فهي أداة للهيمنة الجديدة على العالم، سياسياً واقتصادياً، وفكرياً، وإعلامياً، وعسكرياً، وعلى جميع المستويات. قد تبدأ باقتصاد السوق والانفتاح، وتنتهى بالهيمنة على نظام المعلومات وتوجيهها بشكل يؤدى إلى الخضوع والتأثير على الخصوصية ومحاولة تغيير الهوية بحجج شتى. ولعل ثقافة العولمة والانتشار الإعلامي وتكنولوجيا الاتصالات أصبحت أمراً شائعاً في عالمنا وإن لقيت معارضة، لكنها ما تزال سائدة وتحاول فرض قيمها. نقول مرة أخرى إن الخصوصية الثقافية والقومية والدينية، بالقدر الذى تتطلب مراعاتها وتعزيزها بوجه محاولات "الإلغاء" و"التهميش" و"الإلحاق" و"الاستتباع"، بحجة "العالمية" و"الشمولية"، إلا أنها لا ينبغي أن تكون وسيلة للانتقاص أو التملص أو التحلل من المعايير والالتزامات الدولية، خصوصاً في القضايا الأكثر راهنية والحاحاً بما أبدعه الفكر الإنساني وما توصلت إليه البشرية، وهو مِلكها جميعاً، تعمق على مر العصور، وهو لا يقتصر على قارة أو أمة أو شعب أو جماعة، بل هو مزيج من التفاعل الحضاري للثقافات المتعددة المشارب والتكوينات والمصادر[2].

فالهوية الثقافية كيان يسير و يتطور وليس معطى جاهز و نهائي، فهي تسير و تتطور إما في اتجاه الانكماش، أو في اتجاه الانتشار، وهي تعتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم، وتطلعاتهم، وأيضاً

---

[1] د. عبدالحسين شعبان، مصدر سابق، ص99-100.

[2] د. عبدالحسين شعبان، مصدر سابق، ص100-101.

باحتكاكهم سلباً و إيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما. ويمكن تحديد بعض ملامح الهوية الثقافية و هي مجموعة الملامح الخاصة بجماعة سياسية واحدة من خلال ما يميزها عن غيرها من الجماعات، و كذلك وجود علاقة بين الهوية والثقافة، فالثقافة هي التي تشكل الهوية وهي التي تعطي الاسم والمعنى و الصورة، أي هي التي تجعل جماعة متميزة أو مختلفة عن الجماعات الأخرى. وفي تحليله لقضية الهوية الثقافية توصل الأستاذ جورج لارين إلى تحديد طريقتين لتصورهما هما[1]:-

1. هناك من يذهب إلى تصور الهوية الثقافية كخصوصية ما، أي هوية ضيقة مغلقة، وإن مثل هذا التصوير يوقف التاريخ ليصبح صورة هزلية لما يجب أن يكون عليه، ويتحول إلى تاريخ اغتراب كبير، وتاريخ فشل للنخب الثقافية التي تلجأ إلى نماذج عقلانية مستنيرة كما هو حادث في مجتمعنا العربي.
2. وهناك من يتجه إلى حقيقة إدراك أن الهوية الثقافية هوية تاريخية مفتوحة بوصفها شيئاً ما إنتاجه مستمر، ينتمي إلى المجتمع الإنساني، فالهوية الثقافية بهذا المعنى التاريخي هي موضوع صيرورة شأنها شأن الوجود للمستقبل بقدر ما ينتمي للماضي.

فالخصوصية عليها إذاً أن تتوجه لتدعيم المعايير العالمية، وهي إذ تؤكد التنوع الثقافي والديني والسياسي والتاريخي، وتنمط الحياة الاجتماعية لمجتمع ما أو جماعة قومية أو دينية أو لغوية، فإنها تعني العقلية والتقاليد بين شعوب وبلدان، وتفاعل حضارات وأمم وأقوام وتكوينات، وهي بقدر تناغمها مع الفكر العالمي الكوني، تستطيع التعبير على نحو أوضح عن تميزها وتفردها وخصائصها، وهكذا فإن فكرة الحقوق الثقافية مثلما هي فكرة حقوق الإنسان تكون قد حيكت من نسيج الفكر الإنساني، ومن مصادره المتنوعة. وبهذا المعنى يمكننا القول أن الحفاظ على الهوية الثقافية ينبغي أن لا يفهم منه معنى "الانغلاق"، أو التصادم مع الحضارات الأخرى، أو الارتياب منها، كما أن الحداثة والتواصل الحضاري لا يعنيان قبول منطق الوصاية والتبعية الفكرية، ومهما قرر البعض اختيار طريق العزلة، أو فرض على نفسه ستاراً حديدياً، فإنه لن ينجو من رياح التغيير، بعد أن تحول العالم إلى "قرية عالمية"، ولا يمكن لأحد إدارة الظهر عن الاستحقاقات العلمية والتكنولوجية الماثلة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وانفتاح السوق[2].

الفرع الثاني

إشكالية سطحية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها السلبي على الحقوق الثقافية

يرى البعض ان وسائل التواصل الاجتماعي لا ترقى إلى المستوى الذي تصلح فيه لتكون أداة للتواصل الثقافي ونشر القيم الثقافية، ذلك أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست مبوبة ولا منضبطة، فهي ليست سوى منصات للأفكار السطحية السريعة، إذ لا تعطي في الغالب اراءاً عميقة إنما تعتمد بدرجة أساسية على الاضاءات والفلاشات العابرة، وينشد متصفحوها إلى الدردشات أكثر من إنشدادهم للقراءة الواعية الصبورة المليئة بالعبر، وبهذه الطريقة من التعبير والاطلاع لم يعد للكاتب والمثقف الناشط على هذه المواقع نفسه الطويل في

---

[1] محمد لمين بوذن و ايمان سكور، مواقع التواصل الاجتماعي واشكالية الثقافة المحلية في ظل العولمة، مجلة البحوث، المجلد (9)، العدد (7)، سنة 2017، بدون جهة نشر، ص153_157.

[2] د. عبدالحسين شعبان، مصدر سابق، ص103-104.

عرض آرائه، إما لأنه انساق وراء الايقاع السريع لوسائل التواصل الاجتماعي، أو لأنه بات يراعي طبيعة القراء في هذه المواقع ممن يميلون إلى اقتطاف الأفكار السريعة، وبالتالي فإن هذه الوسائل إذا ما استمرت مستحوذة على اهتمام الأفراد والشعوب فإننا سنشهد تراجعاً اكبر في مجالات الثقافة والفكر وأنماط التفكير[1].

ونرى أنه لا يمكن إنكار التحول الكبير في طريقة التفكير وأنماط التواصل الثقافي التي احدثتها وسائل التواصل الاجتماعي، فالانتشارية التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي للمنتج الثقافي وامكانية وصوله إلى ملايين المشتركين بوقت أقل وتكلفة بسيطة إذا ما قورنت بغيرها من الوسائل تدعونا إلى التعامل بإيجابية مع هذه الوسائل والاستفادة إلى اقصى درجة ممكنة من مزاياها وخدماتها التي يمكن توجيهها توجيهاً صحيحاً صوب تحقيق الأهداف المنشودة لتعزيز الحقوق الثقافية للشعوب.

الفرع الثالث

إشكالية الاغتراب الثقافي الناجم عن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي

تمثل البيئة الثقافية مجموع العادات والتقاليد والأعراف والقيم واللغة والفنون والدين والعقيدة وغيرها من مكونات الثقافة، وهذه الثقافة قد يعتريها التغيير والتطوير، والتحويل والتبديل، نتيجة التقدم العلمي و التكنولوجي في مجال الاتصالات التي جعلت العالم كأنه قرية صغيرة، حيث قربت المسافات مما ساعد على التعامل مع ثقافات جديدة مغايرة للثقافة السائدة لدى مجتمع ما، وجعلت المجتمع يتعامل مع عقائد وعادات وتقاليد وقيم ولغات وفنون وأساليب حياة مختلفة تجذب الفرد إليها بحكم جدتها و قوتها، فالمغلوب يقلد الغالب[2].

وهنا تثور الإشكالية التي تنشأ من انتشار تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والمتمثلة بالحالة التي يطلق عليها تسمية ((الاغتراب الثقافي))، وهي الحالة التي يشعر بها الفرد أنه غريب وسط العالم، ثقافته المحلية قديمة وعاجزة عن مسايرة التطور، والثقافة المستوردة مستعجلة وبالتالي ليس من السهولة تطبيقها في مجتمعه، وهنا يكتسب مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي هوية افتراضية يعيشونها بأبرز تفاصيلها بدل هويتهم الاصلية، حتى ينغمسون فيها إلى الحد الذي يصبح فيه الفرد فرداً اليكترونياً يتجه نحو الانعزال عن واقعه المجتمعي بكل ما يتضمنه من مرجعيات، مع الإشارة إلى عدم إنكار وجود عناصر ثقافية عالمية مشتركة يجب الإفادة منها[3].

إن هذا التحول من الثقافة التقليدية إلى الثقافة الجديدة و خاصة في ظل التبعية للأقوى قد يحدث شرخاً ثقافياً، يجعل الفرد يعيش في حالة من الصراع بين الثقافة الوطنية و الثقافات الجديدة، فالفرد الذي لم يحافظ على ثقافته السائدة و لم يتفاعل أو يقتنع بالثقافة الوافدة الجديدة سيعيش في حالة من الإضطرب والإنحراف في السلوك مما يعني وضع الفرد في حالة من الإغتراب الثقافي والمجتمعي[4].

---

[1] عباس سرحان، مستقبل الثقافة والفكر في ظل هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي، متاح على الرابط الآتي : https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/14678

[2] بلعربي سعاد، مصدر سابق، ص77.

[3] بلعربي سعاد، مصدر سابق، ص77.

[4] بلعربي سعاد، مصدر سابق، ص77.

وبالتالي يمكننا القول أن الاغتراب ظاهرة ثقافية تؤدي إلى انتقال المجتمع وتحوله من طور الثقافة التقليدية إلى طور الثقافة الجديدة أو الدخيلة، وهنا تبرز العديد من السلبيات كتراجع الدور الضابط لمؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية، وانتشار ظاهرة اللغة الهجينة التي كرستها ثقافة المحادثة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافةً إلى تضاؤل دور الكتاب والمثقفين بعد أن اصبحت الثقافة متاحة للجميع، كما يؤدي الاغتراب الثقافي إلى ضعف روح الانتماء عند أفراد المجتمع و إنحراف تفكيرهم، وتناقص قيمهم، وفقدان هويتهم القومية، كما أن الاغتراب يهدد الانتماء إلى الوطن وحبه و الالتزام بأنظمته و قوانينه، كما يهدد الانتماء إلى العشيرة أو القبيلة التي يعيش فيها، و يهدد كذلك النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والتربوية و الثقافية، و يؤدي الاغتراب إلى سيادة الشخصية الازدواجية التي لا تعرف ما تريد، حيث تسيطر عليها روح الأنانية للوصول إلى هدفها بأقصر الطرق و الميل إلى العمل الفردي بدلا من العمل الجماعي، لذلك لابد لكل مجتمع من رسم سياسات واضحة بشأن المحافظة على خصوصيته الثقافية، وتحصين أفراده ليكونوا قادرين على المحافظة على هويتهم الثقافية المحلية أمام سيل الثقافات الأخرى الجارفة[1]. وهنا يرى البعض أنه يصعب إيجاد مبرر لاستمرار هذا التوجس في عصر الشبكات الاجتماعية، فالانغلاق ليس هو طريق المحافظة على الهوية الثقافية فخصائص هذه الشبكات تتيح حرية كبيرة للمستخدم في اختيار ما يتابعه وما ينشره، وإذا ما نظرنا لهذا الأخير كفرد فاعل ومدرك لما يقوم به، فلا خوف عليه من تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي ما دام هو المتحكم فيما يتلقاه من مضامين.

الخاتمة

إن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وشيوع استخدامها بين رواد العالم الافتراضي أدى إلى تغيير العديد من المفاهيم، حيث اختصرت العديد من المسافات وتم اقتصاد الكثير من الوقت كما أنها فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الشعوب للتعريف بثقافاتها وجعلت العالم بيتاً واحداً بعدما كان قرية صغيرة، فقد أحدثت التطورات التكنولوجية المعاصرة منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي ثورة نوعية وحقيقية في عالم الاتصال والتواصل، إذ ارتبطت بها تغيرات عميقة في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، كما أثرت بشكل كبير على كافة أنماط التواصل الإنساني، حيث فتحت مجالاً واسعاً لتجسيد مفهوم القرية الكونية الذي أشار إليه العديد من الكتاب. لقد أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي انعكاسات كبيرة على قواعد حرية النشر والتعبير وتدعيم الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان ومنها الحقوق الثقافية، إذ شهد العالم في السنوات الأخيرة نوع من التواصل الاجتماعي ((الثقافي)) بين البشر في فضاء اليكتروني افتراضي قرب المسافات بين الشعوب، وألغى الحدود، وزاوج بين الثقافات. وفي نفس الوقت فقد أثارت التطورات التكنولوجية المتسارعة الكثير من المخاوف حول مخاطرها النفسية والاجتماعية والثقافية من خلال ما أحدثته هذه الوسائل من عولمة ثقافية قد ترقى إلى مستوى الغزو الثقافي الذي يمس ذاتية الأفراد والأمم، وبشكل خاص بعد ظهور الجيل الثاني للإنترنت الذي أتاح

---

[1] بلعربي سعاد، مصدر سابق، ص77.

إمكانيات جديدة في الاتصال والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل ((الفيس بوك، وتويتر، والتليغرام)) وغيرها الكثير من المواقع.

المصادر

أولاً: الكتب

1. د. احمد محمد احمد مانع، أثر تكنولوجيا المعلومات على ممارسة الحقوق والحريات العامة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.
2. آن بلايبرج، الحقوق الثقافية، الوحدة رقم (17)، دائرة الحقوق، مطبوعات الأمم المتحدة، بدون تاريخ نشر.
3. الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، العدد رقم (12)، نيويورك، 2005.
4. د. عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
5. د. عبدالحسين شعبان، الحقوق الثقافية.. البعد الثقافي لحقوق الإنسان، بحث منشور ضمن كتاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعمال الندوة الاقليمية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء، المغرب، 2033.
6. د. محمد عبد الرؤوف عطية، التعليم وأزمة الهوية الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة، مصر، 2008.
7. د. قدري علي عبدالمجيد، الإعلام وحقوق الإنسان، قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010.
8. د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
9. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الحقوق الثقافية، برنامج الحقوق الثقافية، الاصدار الأول، القاهرة، 2015.

ثانياً: البحوث والدراسات

10. بوقرين عبدالحليم، المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد (1)، جامعة الشارقة، 2019، ص373.

11. د. حامد سعيد الجبر وآخرون، واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (176) الجزء الثاني، كانون الأول، 2017.

12. دينا عبدالعزيز فهمي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن اساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع المنعقد كلية الحقوق، جامعة طنطا، تحت عنوان (القانون والاعلام)، مصر، 2017.

13. د. رياض حمدوش، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في تعبئة الرأي العام العالمي وفي الحد من انتشار وباء كورونا (كوفيد –19)، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام، المجلد (3)، العدد (1)، حزيران، 2020.

14. رضوان قطبي، شبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية للشباب المغربي في الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2915، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد (3)، العدد (1)، لسنة 2017.

15. محمد لمين بوذن و ايمان سكور، مواقع التواصل الاجتماعي واشكالية الثقافة المحلية في ظل العولمة، مجلة البحوث، المجلد (9)، العدد (7)، سنة 2017، بدون جهة نشر.

16. مرسيس سجية وآخرون، اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الاليكترونية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

17. مصطفى رحيم ظاهر، المحظورات والمنهيات في وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة آداب المستنصرية، العدد (87)، ايلول، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019.

18. د. نوزاد احمد ياسين الشواني و أ. محمد عبدالكريم الداودي، موقع التواصل الاجتماعي – الفيس بوك– ودوره في ارتكاب الجرائم عبر البث المباشر، مجلة التراث، المجلد الأول، العدد (31)، بدون جهة نشر، 2019.

19. د. عبد الأمير مويت الفيصل و اسراء هاشم سيد، انتهاك الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة الباحث الاعلامي، المجلد 9، العدد (36)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2017.

20. نبيلة جعفري، انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب الجامعي الجزائري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (31)، الجزء (1)، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، 2017.

21. نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وابحاث، العدد (11)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013.

ثالثا: الرسائل والأطاريح الجامعية

22. بلعربي سعاد، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية، رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015.

23. رشيدة فاريش و نورة قاوش، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الإليكترونية وسط المراهقين، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند والحاج البويرة، الجزائر، 2018.
24. علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005،
25. لمونس زينب، اتجاهات الجمهور نحو البرامج الثقافية على القنوات الفضائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2019.

رابعاً: التقارير الدولية

26. تقرير مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، القرار المرقم 53/67/A الدورة السابعة والستون/ الملحق رقم (53)، حزيران 2012.

خامساً: مصادر شبكة المعلومات الدولية

27. عباس سرحان، مستقبل الثقافة والفكر في ظل هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي، متاح على الرابط الآتي : https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/14678